وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
المستلم
التاريخ : 22-6-2009
رقم الملف : 508/1/2009

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد والتجارة
الوزير

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

انجازات

وزارة الاقتصاد والتجارة

تموز ٢٠٠٨ – حزيران ٢٠٠٩

وزارة الإقتصاد والتجارة – بناية العازارية ، بيروت – لبنان.

فاكس: ٠١-٩٨١٩٤١ – البريد الإلكتروني minister@economy.gov.lb

DEV/09/3

الجمهورية اللبنانية

وزارة الاقتصاد والتجارة

الوزير

حين توليت وزارة الاقتصاد والتجارة بعد مؤتمر الدوحة في شهر تموز الماضي كان الاعتقاد السائد أن الحكومة التي يقلّ عمرها عن السنة لن تحقق إنجازات تذكر وأن وزارة الاقتصاد والتجارة تحديداً لا تفسح في المجال لتحقيق إنجاز ملموس، ذلك أنها لا تتولى رسم السياسة الاقتصادية ولا صلاحية لها.

لم يكن الاعتقاد السائد صحيحاً إذ تمكنا من جعل الأشهر الأحد عشر محطات للعمل اليومي في شؤون تتصل مباشرة بمعيشة المواطنين وبعلاقات لبنان الاقتصادية مع دول العالم.

وفي هذا السياق نجحت الوزارة في اتخاذ إجراءات إصلاحية على صعيد حماية المستهلك وأعطت في أكثر من مناسبة نموذجاً عن إيجابية التعاون مع الوزارات الأخرى ولاسيما منها الزراعة والصناعة والصحة وقد لمس الناس فوائد هذا التنسيق.

وفي موازاة الإجراءات المتصلة لمنع الغش ومكافحة الغلاء ووقف الهدر في المال العام، كانت أجهزة الوزارة تواكب أيضاً حاجة لبنان لتحسين مناخات الاستثمار، فتمت إحالة مجموعة من القوانين إلى مجلس النواب لتحديثها ومن أبرزها قوانين التجارة الإلكترونية والمنافسة وحماية العلاقات التجارية والصناعية وضمان الجودة والمواصفات وسلامة الغذاء والتأمين.

جميع هذه القوانين تساهم في تسريع المرحلة النهائية من مفاوضات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وفقاً

لما تقتضيه مصلحة الاقتصاد اللبناني كما أنها تسهل الشراكة مع الدول المتوسطية وتحديداً الأوروبية منها.

وعلى الرغم من محدودية عمر الحكومة فقد حفل العام المنصرم بزيارات ومؤتمرات عربية ودولية لتفعيل التبادل التجاري بين لبنان والدول ولاسيما منها مصر والسعودية وتركيا وفرنسا والبرازيل والمكسيك.

كما أن زيارة العراق وإقليم كردستان أظهرت أن أمام اللبنانيين فرصة حقيقية لإيجاد فرص عمل وزيادة مواردهم والمساهمة بفعالية في بناء الاقتصاد العراقي.

جميع هذه الإنجازات لا تحجب الواقع الذي يؤكد وجود معوقات بنيوية في الاقتصاد اللبناني الذي يحتاج إلى تعزيز استقلالية القضاء وتسريع البت بالدعاوى أمام المحاكم التجارية.

كما أن الجسم الإداري يحتاج إلى تعزيزه بالكفاءات البشرية وبآليات المحاسبة والتحقق من الشفافية فضلاً عن الحاجة الكبيرة لوضع سياسات قطاعية وإنتاجية متوسطة وطويلة المدى مع تسريع تنفيذ القوانين المتصلة بالمناطق الصناعية والاقتصادية.

وزير الاقتصاد والتجارة

محمد الصفدي

وزارة الإقتصاد والتجارة – بناية العازارية ، بيروت – لبنان.

هاتف: ٠١-٩٨١٩٤٠ – فاكس: ٠١-٩٨١٩٤١ – البريد الإلكتروني minister@economy.gov.lb

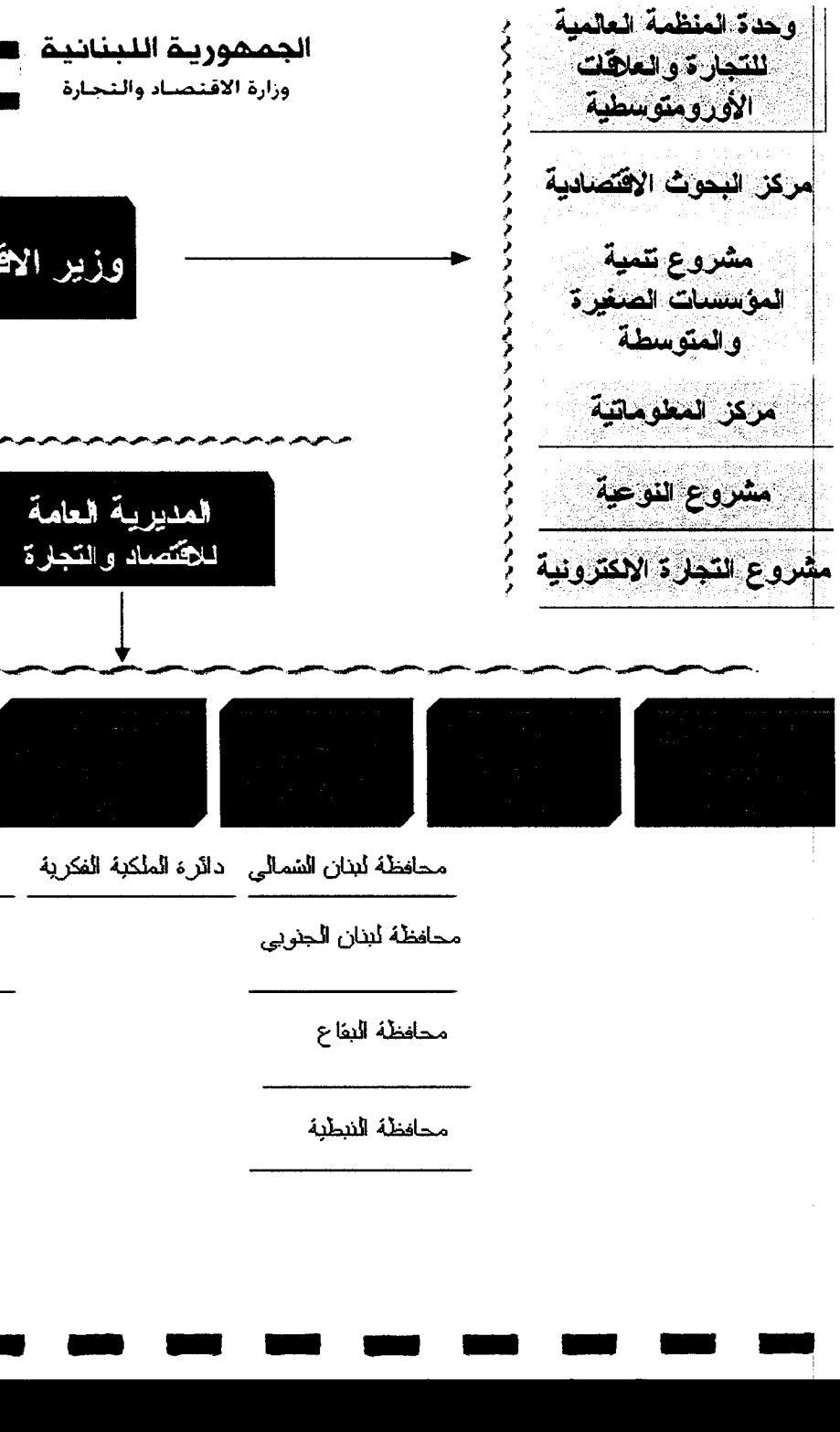
الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد والتجارة
وزير الاق
المديرية العامة
للاقتصاد والتجارة
وحدة المنظمة العالمية للتجارة والعلاقات الأورومتوسطية
مركز البحوث الاقتصادية
مشروع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مركز المعلوماتية
مشروع النوعية
مشروع التجارة الالكترونية
محافظة لبنان الشمالي
دائرة الملكية الفكرية
محافظة لبنان الجنوبي
محافظة البقاع
محافظة النبطية

REPUBLIC of LEBANON

Ministry of Economy & Trade

- المجلس الوطني لحماية المستهلك
- المجلس الوطني لسياسة الأسعار
- لجنة مراقبة هيئات الضمان
- المجلس الوطني للضمان
- مجلس ضمان الصادرات
- معرض رشيد كرامي الدولي

تصاد والتجارة

- دائرة الشؤون المالية
- دائرة الديوان
- دائرة الشمون والإنتاج
- الدائرة الاقتصادية

المديرية العامة
للحبوب والشمندر السكري

مديرية

دائرة هيئات الضمان	دائرة سمح الخشن	دائرة الشركات	دائرة الدراسات القانونية
دائرة المراقبة على هيئات الضمان	دائرة المواصفات	دائرة التجارة الخارجية	دائرة الشؤون الإدارية والموظفين
	دائرة مكافحة الاحتكار والغلاء	دائرة المعارض	دائرة الشؤون المالية
	دائرة المقاييس والموازين	[redacted]	دائرة الشكاوى والمراجعات

أولاً: على صعيد وحدة التجارة

- على مستوى منظمة التجارة العالمية، فقد تم خلال شهر شباط ٢٠٠٩ عقد الاجتماع السادس لفريق العمل في جنيف وأحرزت الاجتماعات تطورا ملموسا نتج عنه انتقال لبنان الى المرحلة النهائية من المفاوضات متعددة الاطراف. كما تم التقدم بشكل ملحوظ في المفاوضات الثنائية على السلع والخدمات .
- اعادة العمل ببرنامج دعم الصادرات اللبنانية اكسبورت بلاس وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٩ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٢١، ووفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ والذي ينص على التخفيض التدريجي للدعم بنسبة ٢٠%
- تحديد سعر الفروج ومقطعاته وفقاً لقرارات وزير الاقتصاد والتجارة
- اعداد وتصدير تقرير فصلي و تقرير سنوي عن التطورات في تنفيذ برنامج باريس ٣
- اعداد وتقديم معلومات لاستخدامها في تقرير لمؤشر الحرية الاقتصادية (Economic

Freedom Index) السنوي

- وضع مشروع مع الجمعية الاقتصادية اللبنانية لبناء قدرات القطاع العام في مجال التحليل الإقتصادي
- عقد اجتماعات للجان الاقتصادية المشتركة مع كل من : إيران، تركيا، مصر. كما جرى تفعيل للعلاقات الثنائية من خلال زيارات متبادلة مع كل من: العراق، الاردن، المملكة العربية السعودية، قطر، فرنسا، رومانيا، المكسيك، البرازيل. وتدرس الوزارة حاليا مع الجهات المعنية إمكانية الانضمام الى اتفاقية أغادير وتوقيع اتفاقية تجارية مع دول أميركا اللاتينية (المركسور).
- تنظيم الاجتماع الخاص لبحث الوضع الحالي للمفاوضات الثنائية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في إطار جولة بيروت، بيروت في ١٤ – ٢٠٠٨/٧/١٥
- انجاز التحضيرات اللازمة للاجتماع الخامس عشر للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية لأغراض تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اهم النتائج:
  - وضع الإجراءات التنفيذية للمباشرة بتطبيق قواعد المنشأ التفصيلية واعتماد النموذج الجديد لشهادة المنشأ العربية.

والشمندر السكري منتصف العام ٢٠٠٨، والازمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا ننسى أضرار حرب تموز العدوانية، وقد قامت الوزارة بالخطوات التالية:

- التعاون مع العديد من المعنيين بالشأن الزراعي من هيئات أهلية (جمعيات، تعاونيات زراعية، نقابات) لمناقشة امكانية تخفيف اعباء المرحلة المستجدة وتجاوزها باقل الاضرار المكنة، وتوصلنا الى معاودة العمل بدعم زراعة القمح استثنائيا للموسم ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وشراء محاصيل المزارعين باسعار تشجيعية وقد لاقت هذه الخطوة ارتياحا لدي المزارعين وتجاوبا للتعامل معها .
- في نطاق التنمية الزراعية، عملت الوزارة على اشراك المجتمع الاهلي عبر لقاءات ومناقشات لايجاد زراعات يمكن اعتمادها كزراعات بديلة اقل كلفة واكثر انتاجا واعلى ربحية من الزراعات التقليدية المعتمدة.
- تم التواصل مع جهات دولية أميركية واوروبية حكومية واهلية متخصصة لدرس امكانية المساعدة على مد شبكات ري تساعد المزارعين على استغلال افضل لمواردهم الزراعية، واعادة تاهيل مستودعات الحبوب في بيروت والشمال

والبقاع، خاصة لجهة تاهيل خط تصدير الحبوب في اهراءات بيروت بعد أن لمسنا استعداد العديد من الدول المجاورة للاستعانة باهراءاتنا للتصدير.

- تم العمل مع الوكالة الاميركية للتنمية الدولية على مساعدة مؤسسات المجتمع الاهلي لتنفيذ مشاريع زراعية (الكيوي، العنب بدون بذر...).
- تم تقديم المساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها على المنافسة وقد حصل بعضها على عدد من المشاريع يجري تنفيذها وفق المخطط التنموي ضمن الشروط المتفق عليها مع الوكالة الاميركية للتنمية الدولية.
- تم الحفاظ على ثبات اسعار الخبز واستقرار جودته وبقائه في متناول الجميع دون أي انقطاع رغم التقلبات العالمية في اسعار القمح وإمداداته.

- ساهمت الوزراة في العمل على توقيع مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بشأن تنمية الصادرات (مع الاردن ومصر واليمن) وذلك في إطار الاتفاقيات المتعلقة بتحرير

في صميم الثورات الكترونية

- عقد دورة تدريبية حول تدابير الصحة والصحة النباتية لكافة الوزارات والادارات المعنية من القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع الامانة العامة للرابطة الاوروبية للتجارة الحرة، وذلك بتاريخ ٢٨ – ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٨ في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي
- عقد دورة تدريبية حول قضايا الإغراق والدعم وتزايد لواردات لأعضاء هيئة التحقيق ومساعديهم بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٠٢ بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- عقد دورة تدريبية حول قضايا الإغراق والدعم وتزايد الواردات للصناعيين في ٢٠٠٨/١٢/٠٤ بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

- عقد دورة تدريبية حول قانون المنافسة وآليات التطبيق لكافة الوزارات والادارات المعنية

من القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع الأمانة العامة للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وذلك بتاريخ ١٩ – ٢٠ ايار ٢٠٠٩ في بيروت

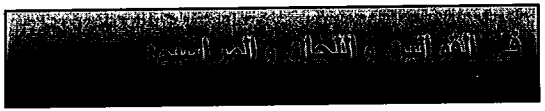

في صدور قوانين شاركت الوزارة في صياغتها ومناقشتها في عهود سابقة:

- تعديل بعض أحكام قانون الاوف شور (نظام الشركات المحصور نشاطها في الخارج) صدر بالقانون رقم ١٩ تاريخ ٥/ ٩ /٢٠٠٨ نشر في الجريدة الرسمية ملحق العدد ٣٦ بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩ دخل حيز التنفيذ بتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أي في ٢٠٠٨/٩/٩

- مرسوم يرمي إلى تنظيم مديرية حماية المستهلك وتحديد ملاكها وشروط التعيين الخاصة فيها .موافقة مجلس الوزراء: قرار رقم ١٢٣ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٨ صدر بالمرسوم رقم ٨٤١ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٦

في مشاريع القوانين التي وافق عليها مجلس الوزراء:

- معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف: الإجازة للحكومة الانضمام إلى المعاهدة .موافقة مجلس الوزراء: قرار رقم ٧ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧ .أحيل على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٨٧ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١
- معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي: الإجازة للحكومة الانضمام إلى المعاهدة . موافقة مجلس الوزراء: قرار رقم ٦ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧ .أحيل على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٨٦ تاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١

في مشاريع القوانين التي أحيلت إلى مجلس الوزراء:

- عملاً بالتوصية التي أقرتها لجنة الاقتصاد الوطني والصناعة والتخطيط النيابية في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢١ حول الإسراع في إعداد مشروع قانون يرمي إلى تحديد المصالح والدوائر العائدة للمحافظتين المستحدثتين في عكار وبعلبك ــ الهرمل
- تم إعداد مشروع قانون : موافقة مجلس الخدمة المدنية بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٣، موافقة مجلس شورى الدولة بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٠ والإحالة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٠

في مشاريع المراسيم التي أحيلت إلى مجلس الوزراء:

- المشاركة في صياغة مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم ٢٠٠٨/١٨ المتعلق بإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس

- تنظيم مباراة للتعاقد مع خبراء لحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة: التعاقد مع ٤ مرشحين ناجحين في مباراة لمهام خبير إدارة أعمال وتسويق، خبير في العلوم الغذائية أو الصحية (٢)، خبير في الزراعة. وذلك عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٨ تاريخ ٩/ ١٠/٢٠٠٧ :التعاقد مع /١٠/خبراء في وزارة الاقتصاد والتجارة لوضع دراسات فنية من أجل تطبيق قانون حماية المستهلك عن طريق مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية
- الطلب من مجلس الخدمة المدنية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٦ وبتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣ تنظيم مباراة للتعاقد مع ٤ خبراء لحماية المستهلك(إدارة أعمال تسويق أو دعاية، اقتصاد، قانون، محاسبة) ولاختصاصي عدد ١ لبرنامج الجودة- وزارة الاقتصاد والتجارة وذلك عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٨ تاريخ ٩/ ١٠/٢٠٠٧ :التعاقد مع /١٠/خبراء في وزارة الاقتصاد والتجارة لوضع دراسات فنية من أجل تطبيق قانون حماية المستهلك عن طريق مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية
- الاجازة لوزارة الاقتصاد والتجارة التعاقد مع ٥ من العاملين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوزارة منذ العام ٢٠٠٤ للقيام بمهام دعم مصلحة حماية الملكية الفكرية

في مشاركة القطاع الخاص

- ملاحظات على دراسة الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية وعلى المرسوم التنظيمي

ثانياً: على صعيد الوحدة الاقتصادية:

- الصندوق اللبناني للنهوض المنبثق عن مؤتمر ستوكهولم، إقرار المشاريع التالية:
  - مشروع الطاقة البديلة (المرحلة ٣) المقدم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بالتعاون مع وزارة الطاقة والبالغة قيمته ٣.٥٠٠.٠٠٠ دولار أميريكي
  - مشروع إدارة المياه والفيضانات في بعلبك والهرمل (المرحلة ٢) المقدم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بالتعاون مع وزارة الزراعة والبالغة قيمته ٣.٨٠٠.٠٠٠ دولار أميريكي

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
مديرية الشؤون المالية والإدارية

- دراسات حول التجارة البينية (إحصاءات الحركة التجاريّة جمع الإتفاقيّات وتقارير حول إقتصاد الدول المعنيّة)

- العمل على إصدار نشرة دوريّة تلخص التطوّرات على صعيد الإقتصاد الوطني وتبين إنجازات الوزارة في هذا الإطار
- اصدار تقارير دوريّة عن الأوضاع الإقتصاديّة في لبنان
- بناء قاعدة بيانات إحصائيّة حديثة شاملة للقطاعات الإقتصاديّة في لبنان
- التنسق مع منتدى الشباب الإقتصادي حيث قام عدد من موظّفي الوزارة بالمشاركة في حلقات إقتصاديّة عبر إلقاء محاضرات تقنيّة

ثالثاً: على صعيد وحدة المعلوماتية:

- ربط الوزارة ببرنامج وزارة المالية للموازنة، الحجز والصيرفات وتدريب موظفي دائرة الشؤون المالية لدى الوزارة على استعمال وادارة البرنامج. ووضعت وحدة المعلوماتية

مخطط لتطبيق برنامج ادارة شؤون الموظفين، نظام الرواتب بالتنسيق مع وزارة المالية، وسيواكب هذا التطبيق تدريب العاملين والقيمين على هذه العملية.

- تحسين ومتابعة ربط المكاتب الاقليمية للوزارة بواسطة الانترنت السريع (ADSL)
- تنسيق وحدة المعلوماتية مع ادارة الجمارك لانجاز عملية ربط الكتروني مع حماية الملكية الفكرية لتبادل المعلومات مع ادارة الجمارك وسيواكب هذا التطبيق تدريب العاملين والقيمين على هذه العملية.
- تبادل معلومات عن شكاوى تتعلق بالاتصالات مع الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة
- وضع مسودة خطة لحماية البرامج والمعلومات (Disaster Recovery Plan)
- وضع مسودة خطة استمرار الاعمال (Business Continuity Plan)
- العمل على اعادة تشغيل برنامج التجارة الالكتروني
- تعديل وتطوير موقع الوزارة على شبكة الانترنت، ودمج موقع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم مع موقع وزارة الاقتصاد والتجارة

- إعداد لائحة بالمعلنين عن بيع الكمبيوتر من خلال الوسيط والهدف، من أجل ضبط هـذه الإعلانات والتأكد من مطابقتها لقانون حماية المستهلك
- إعداد لائحة بالموزعين اللبنانيين المعتمدين من قبل الشركات العالمية المصنعة للكمبيوتر
- القيام بدراسة عن كيفية معرفة إذا كان الكمبيوتر جديد أم مجدد (Refurbished) وذلـك للتأكد من عدم خداع المستهلك ببيعه كمبيوتر مجدد على أنه جديد

رابعاً: على صعيد وحدة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم:

- اختتام اتفاقية مشروع دعم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجـم، وتحضـير التقريـر النهائي للمشروع وتقديمه للاتحاد الاوروبي
- انشاء ثلاث مراكز حاضنات الاعمال و تعديل مذكرة التفاهم لضـمان القـروض مـع كفالات. وقد قدمت حاضنات الاعمال حتى الان الخدمات التالية: أكثر من ١٦٠٠ اتصال،

و ٩٠٠ اجتماعا، و ٣٠٠ تدخلا كبيرا

- بلغ عدد الموظفين في الشركات التي استفادت من القروض المقدمة ضمن برنامج كفالات حوالي الـ ١٩,٨٨٧ موظف، مما خلق حوالي ٤,٤٠٠ فرصة عمل جديدة
- حضور وتقديم عدة محاضرات لتسويق خدمات حاضنات الاعمال وللاطلاع على المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم
- إطلاق مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي لتقديم المزيد من الدعم المادي لحاضنات الاعمال
- صياغة مسودة مشروع السياسة العامة للتمويل الصغير وتقديمها للاتحاد الاوروبي
- انعقاد اجتماعات مع غرفة التجارة والصناعة في زحلة تهدف إلى تأسيس حاضنة الاعمال في محافظة البقاع
- خلق نظام ارشيف لحفظ التقارير والكتب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم
- في اب ٢٠٠٨ وبعد تقييم النجاح لضمان القروض، تم تعديل مذكرة التفاهم مع كفـالات لتقديم ما يصل الى ٦٤ مليون يورو من ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والناشئة

- إنجاز الدراسة القانونية اللازمة لمشروع تلقي طلبات تسجيل العلامات التجارية (على الفئة ٣٥) عبر شبكة الإنترنت.

سادساً: على صعيد وحدة الجودة:

- إستكمال تطبيق نظام إدارة الجودة ضمن وحدة الجودة في وزارة الإقتصاد والتجارة، وفقاً للمواصفة ISO 9001:2000
- التنسيق مع كافة الفرقاء اللبنانيين والجهات الأوروبية المعنية، لإتمام متطلبات وتقارير النشاطات التي يطلقها الإتحاد الأوروبي في مجال الجودة
- انعقاد إجتماعات الخبراء الخاصة بدعم تأسيس وتشغيل مجلس الإعتماد اللبناني
- العمل بمساعدة خبراء دوليين، على تصميم وتنفيذ نموذج لبناني لنظام إدارة الجودة وتطوير جائزة وطنية للإمتياز وفقاً لمعايير دولية ووطنية، آخذين بعين الإعتبار متطلبات

وخصائص السوق اللبنانية

- متابعة دعم 14 مختبرا" من القطاعين العام والخاص ليصبحوا معتمدين دولياً وفقاً لمواصفة ISO 17025 ؛ يشمل هذا الدعم، إضافة إلى المعدات التقنية، سلسلة من الإستشارات والتدريبات العمليّة المكثّفة والمقدّمة من قبل خبراء أوروبيين
- شملت الدورات التدريبية الأخيرة مواضيع مختلفة متعلقة بنظام الإعتماد ISO 17025 وبالتصديق وقياس الريب وإدارة التغيير، ألخ...
- حصول مختبرين لبنانيين على الإعتماد الدولي وتقديم طلبات للحصول على الإعتماد من قبل مختبرات أخرى
- عقد ندوة حول "إدارة التغيير" بمشاركة نخبة واسعة من رجال الأعمال والإقتصاد ورؤساء غرف التجارة والصناعة والزراعة، ورؤساء جمعيات ونقابات اقتصادية واجتماعية وتجارية وصناعية، إلى جانب رؤساء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والعامين في شركات القطاع الخاص والجامعات والإدارات الرسمية في لبنان
- متابعة تنفيذ مشروع الأيزو الداعم ل ٥٠ شركة لبنانية للحصول على شهادتي ISO 9001